آسياسيل تتبرع لجامعة كرميان بمبلغ (٥٠) ألف دولار

□ بغداد / المدى

أعلنت شركة آسياسيل للاتصالات – أكبر شركة خاصة عراقية وأول شركة تغطي بخدماتها كل أرجاء العراق – عن تبرعها بمبلغ (٥٠،٠٠٠) دولار أمريكي لجامعة كرميان، والتي تم تأسيسها حديثاً في إقليم كردستان، بهدف المساهمة في شراء المستلزمات والمتطلبات التي تحتاجها.

وقد جاءت هذه المبادرة لتؤكد اهتمام شركة آسياسيل بدعم قطاع التربية والتعليم في العراق، وخاصة الجامعات العراقية، إيماناً منها بأن دعم ورعاية هذه المؤسسات التربوية التي تحتضن أفواج الخريجين والخريجات من الشباب، هو واجب على كافة المؤسسات الوطنية التي تعي المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتقها.

وتعليقاً على هذه الخطوة، قال فاروق مصطفى رسول، رئيس مجلس الإدارة لشركة آسياسيل: "للجامعات العراقية الدور الأكبر في تسليح شبابنا وشاباتنا بأدوات العلم والمعرفة، وصقل مهاراتهم ومواهبهم، فيما يؤهلهم لدخول سوق العمل، والمساهمة بإيجابية وفاعلية في بناء مستقبل عراقنا، ومن هنا جاء اهتمامنا بدعم قطاع التربية والتعليم ومؤسساته." وأضاف: "تعتبر جامعة كرميان من الجامعات الجديدة التي بدأت تستقطب الطلاب للدراسة فيها في مطلع العام الحالي، ولذلك ارتأينا أن نساهم معها في تأمين بعض من المتطلبات والمستلزمات الجامعة، ونأمل أن تكون مشاركتنا إيجابية، وتعكس مدى اهتمامنا بالوقوف إلى جانب جامعاتنا العراقية، والمساهمة في المسيرة التنموية الوطنية في العراق."

كما وعبر البروفيسور فاروق عبدالله كريم. رئيس جامعة كرميان عن عميق شكره وتقديره لمبادرة آسياسيل، وأشاد بنشاطاتها الاجتماعية المتنوعة التي تسعى إلى دعم المجتمع المحلي بكافة مجالاته، وأكد على أن تبرع شركة آسياسيل للجامعة سيساهم بكل تأكيد في دعم أعمال الجامعة.

وقد تم افتتاح جامعة كرميان في إقليم كردستان في الخامس عشر من شهر شباط الماضي ٢٠١١، وتضم حالياً أربع كليات تشمل واحداً وعشرين قسماً، ويبلغ عدد طلابها خمسة آلاف وسبعمئة طالبٍ من طلاب السنة الأولى.

حرب المخدرات في ذي قار .. قلق ومعالجات

□ الناصرية / حسين العامل

أثار ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية خلال الأسبوعين الماضيين حول ضبط كمية من المخدرات في محافظة ذي قار تقدر بنحو ٣٨ كغم وعبر عمليتين نوعيتين قامت بهما الجهات المختصة في مديرية شرطة ذي قار العديد من التساؤلات حول حجم النشاط الفعلي لتجارة المخدرات في المحافظة التي كانت تعد حتى عام ٢٠٠٣ من المحافظات العراقية شبه الخالية من تعاطي وترويج تلك المادة .

ففي معرض إعلانه عن اكبر عملية لضبط المخدرات في محافظة ذي قار أكد مدير شرطة ذي قار اللواء صباح الفتلاوي في تصريحات سابقة عن ضبط شحنة من المخدرات تحوي ٣٤ كيس حشيشة مسلفن يزن الكيس الواحد منها كيلوغراما واحدا وقد خبئت داخل سيارة صغيرة من طراز قديم.

فيما أعلن مصدر امني آخر يوم الثلاثاء الماضي عن اعتقال شخصين وضبط ٢ كغم من مادة الحشيشة بحوزتهما وان احد المتهمين كان مطلوباً للجهات القضائية وفق المادة ٤١ مخدرات .

وبضبط هذه الكمية الكبيرة التي يمكن ان تخدر قضاءً كاملا من اقضية محافظة ذي قار أعطى مكتب مكافحة المخدرات في المحافظة مؤشرا حقيقيا على مدى جديته في ملاحقة المتاجرين والمروجين للمخدرات الذين أخذت أعدادهم بالتزايد خلال الأعوام الأخيرة .

ويرد المختصون أسباب انتشار ظاهرة تعاطي وترويج مادة الحشيشة والحبوب المخدرة في ذي قار الى عدة عوامل رئيسية من ابرزها ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية للبلاد ولا سيما مع ايران التي تعد المصدر الرئيسي لتوريد المخدرات للعراق والدول الخليجية المجاورة وكذلك لقرار الحكومة المحلية في المحافظة القاضي بمنع بيع وتعاطي الكحول في جميع الوحدات الادارية التابعة للمحافظة المذكورة .

وكان مصدر طبي مسؤول في محافظة ذي قار قد حذر في وقت سابق من توجه المزيد من المتعاطين للكحول نحو تعاطي المواد المخدرة نتيجة منع بيع المشروبات الروحية في بعض المدن العراقية كاشفا عن ترويج نوعيات مغشوشة من الكحول المهربة ملوثة بمادة الرصاص.

وقال أخصائي الأمراض النفسية في مستشفى الحسين التعليمي الدكتور احمد حسن خلال ندوة عقدتها محافظة ذي قار في وقت سابق من هذا العام:

أن منع الكحول من المؤكد أن يؤدي بالمدمنين من الشباب إلى البحث عن مصدر آخر، فعند منع الكحول يتجه البعض من متعاطي الكحول إلى تعاطي الحبوب والمواد المخدرة.

وأكد المصدر خلال الندوة التي حضرها رئيس وعدد من أعضاء مجلس محافظة ذي قار ومدير الشرطة وممثل نقابة المحامين ونقيب الصحفيين في ذي قار تسجيل عدد من حالات الإدمان وتعاطي المخدرات بين مراجعي وحدة الصحة النفسية في مستشفى الحسين التعليمي في الناصرية واوضح قائلا:

"هناك مابين ٢٠ – ٢٥ حالة تعاطي وإدمان تراجع الوحدة النفسية شهريا ولم يمر أسبوع لم يراجعني فيه احد المدمنين".

ودعا اخصائي الأمراض النفسية الى إنشاء مركز تخصصي لمعالجة حالات الإدمان على الكحول والمخدرات والى التعامل مع الشخص المدمن على انه مريض وليس شخص مجرم.

وإزاء ذلك دعا عدد من المختصين إلى معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تضطر شريحة الشباب لتعاطي المخدرات والى تشديد الرقابة على المقاهي والكازينوهات التي تقدم الأركيلة لزبائنها مشددين في الوقت نفسه على أهمية متابعة حالة المدمن بعد سجنه، منوهين إلى إمكانية دخول المواد المخدرة وتعاطيها داخل المواقف والسجون.

وكانت ادارة السجن الاصلاحي في الناصرية قد ألقت القبض على احد منتسبيها الشهر الماضي اثناء محاولته تهريب كمية من المواد المخدرة لنزلاء السجن المذكور.

كما شدد المختصون على فتح مركز متخصص لمعالجة المدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة ونشر الوعي عن مخاطر المخدرات بين شريحة الشباب وعبر تكثيف الندوات في المدارس ومراكز الشباب ومعالجة مشكلة البطالة بين الشباب وتفعيل دور الإعلام في الكشف عن مضار المخدرات من الناحية الصحية والاقتصادية والاجتماعية كما اكدوا على اهمية تشديد الرقابة على المقاهي والمحال التي تحيط بها الشبهات ومحاسبة أصحاب الصيدليات والمذاخر وباعة الأرصفة الذين يتاجرون ويروجون للمواد المخدرة .

مجلس كربلاء يشكل لجاناً مع التجارة لمتابعة استيراد التموينية

□ كربلاء/ المدى

كشف رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء أمس ، الأربعاء ،عن تشكيل لجان خاصة من قبل وزارة التجارة لمتابعة موضوع استيراد مفردات البطاقة التموينية من قبل الحكومة المحلية ، مبينا ان أسباب قبولها بتوزيع مفردات البطاقة التموينية هو التلكؤ الذي رافق عمل الوزارة خلال الاعوام الماضية.

وقال طارق الخيكاني أمس ان " الحكومة المحلية قررت تشكيل لجان خاصة بالتعاون مع وزارة التجارة لمتابعة موضوع استيراد المواد الغذائية الداخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية بعد الاتفاق مع الوزارة على تبني محافظة كربلاء عملية التوزيع "، مشيرا الى ان " عمل وزارة التجارة سيكون رقابيا فقط لوجستيا ومعنويا حيث ستوفر منشآتها الخاصة بها لإنجاح المشروع ".

وأضاف انه " تم تقديم عدد من المقترحات الى وزارة التجارة منها توسيع المخازن الخاصة بالمواد الغذائية داخل المحافظة من خلال إنشاء مخازن جديدة ومبردة وتخويل دوائر الوزارة في المحافظة لغرض مفاتحة الشركات العالمية والتعاقد معها وفتح ملحقات تجارية في بعض الدول للمساعدة على توريد المواد الغذائية والتنسيق مع الموانئ لدخول تلك المواد الى المحافظة".

وتابع قائلا ان " وزارة التجارة خصصت ١٥ الف دينار لكل فرد لشراء خمس مواد فقط وبحسب التعداد السكاني لمحافظة كربلاء "، مبينا ان " العوائل المهجرة خارج العراق والتي عادت مؤخرا لا تمتلك بطاقات تموينية وبالتالي ستكون هناك آلية خاصة من قبل الوزارة لشمولهم بمفردات البطاقة التموينية وحسب مسقط الرأس".

واكد الخيكاني أن " سبب قبول محافظة كربلاء بتوزيع مفردات البطاقة التموينية هو التلكؤ الذي رافق عمل وزارة التجارة خلال الأعوام الماضية بالاضافة الى حالات الفساد التي أدت الى استيراد مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري ".

وكانت حكومة كربلاء المحلية قد رفضت مقترح توزيع مفردات البطاقة التموينية بدلا عن وزارة التجارة بسبب عدم توفر مخازن خاصة لتلك المواد وقلة عدد الموظفين المعنيين بالأمر غير انها وافقت على المقترح بعد تبني وزارة التجارة مسؤولية بناء مخازن للمواد الغذائية وزيادة عدد الموظفين . بحسب رئيس اللجنة الاقتصادية.

ويشهد الشارع العراقي تصاعدا في الانتقادات الموجهة لوزارة التجارة على خلفية النقص التدريجي في تسليم مواد البطاقة التموينية، فيما كان هنالك مقترح من رئاسة مجلس الوزراء بتعويض المواطنين بمبالغ مالية شهرية عوضا عن النقص الحاصل بتلك المواد وقد يصل الى ١٥ الف دينار عراقي لكل مواطن.

ويرى مراقبون أن تخصيصات الموازنة لعام ٢٠١١ تظهر أن المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية تبلغ ٣ مليارات دولار، وهو المبلغ نفسه في موازنة العام الماضي، وبالتالي فإن المعاناة ستستمر كون هذه التخصيصات غير كافية ولا تغطي احتياجات مفردات البطاقة التي يعتمد عليها الغالبية العظمى من السكان محدودي الدخل وما تحت خط الفقر.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد ذكر خلال مؤتمر صحفي عقد ببغداد في السادس من شباط الماضي أن مجلس الوزراء يسعى لربط توزيع مفردات البطاقة التموينية واستيرادها بمجالس المحافظات بعد عجز الحكومة الاتحادية عن السيطرة عليها، مؤكدا على ان "مجالس المحافظات تمتلك القدرة على توفير مفردات البطاقة التموينية".

يذكر ان الحكومة الاتحادية قد أصدرت العام الماضي قراراً يقضي بحجب مفردات البطاقة التموينية عن أصحاب الدرجات الوظيفية العليا .

ضبط مئتي طن من الشاي المخلوط بنشارة الخشب

□ بغداد / اكانيوز

أعلنت دائرة الكمارك التابعة للوزارة المالية انها ضبطت ٢٠٠ طن من الشاي المغشوش ، أمس الأربعاء ، في منفذ طريبيل الحدودي . وقال المدير العام لمديرية الكمارك نوفل خليل بحسب (أكانيوز) إن" مديرية الكمارك العامة ضبطت ١١ سيارة كبيرة تحمل ٢٠٠طن من الشاي المغشوش المكون من نشارة الخشب وعيدان نباتيه استوردها أحد التجار العراقيين". واضاف ان" دائرة الكمارك حجزت على الفور سيارات الحمل وقامت بفتح تحقيق بشكل مباشر بشان استيراد هذه الشحنة من الشاي المغشوش والذي يسبب مشاكل صحية للمواطنين". وتابع ان" مديرية الكمارك تنفذ واجباتها وفق القانون وتتابع جميع المواد الداخلة للبلاد والتي لا تتلاءم مع المواصفات العامة التي تؤهلها للاستهلاك". وسبق ان قامت وزارة التجارة باستيراد شحنه من زيت الطعام الفاسد والتي تم ايقافها في ميناء ام قصر وتشكيل لجنة تحقيقية بهذا الصدد تضم أعضاء من مجلس النواب والحكومة. ودعت الحكومة في السابع من حزيران الى الاشراف المباشر على المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية، مشددا على اهمية أن تكون ادارة المنافذ مركزية وبإدارة وزارة المالية حصراً في جميع منافذ البلاد .

وفي الرابع من تشرين الثاني الفائت اعلنت الحكومة عن وضعها خطة لتوحيد أدارة المنافذ الحدودية واعادة تنظيم عملها . وصادقت الحكومة في اب الماضي على تطوير توصيات مؤتمر تطوير المنافذ الحدودية ضمن موازنة عام ٢٠١١ .

الصناعة تدرس إقامة مدن صناعية كبرى

□ بغداد / المدى

باشرت وزارة الصناعة والمعادن بإعداد ومناقشة دراسات خاصة بإقامة مدن صناعية كبرى في عدد من المحافظات العراقية وقال مدير عام دائرتي الاستثمارات والإشراف والرقابة على الصناعات النسيجية في وزارة الصناعة والمعادن عبد الغني فخري في تصريح خاص ان الدولة تتجه حاليا لإقامة مجمعات صناعية كبيرة في كل محافظة لغرض إنشاء مصانع متوسطة وصغيرة والذي من شأنه ان يسهم في تطوير الصناعات الوطنية و تلبية حاجة البلد من البضائع والمنتجات التي تقوم الدولة حاليا باستيرادها من خارج العراق اضافة الى أهمية هذه المشاريع في تشغيل اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وامتصاص البطالة في المحافظات كافة حيث باشرت الوزارة من جانبها بإعداد دراسات لإقامة مثل هذه المشاريع في كل من محافظات نينوى وذي قار والانبار بالتنسيق المباشر مع مجالس المحافظات من خلال استغلال قطع الأراضي العائدة للوزارة لإقامة المجمعات المذكورة على مساحة تقدر بـ ١٠٠ دونم لكل منها تكون كافية لإنشاء ما لا يقل عن ١٠٠ مصنع بعد توفر الشروط الأساسية الأخرى كقربها من مراكز المدن ومصادر المياه والوقود والظروف الأمنية المناسبة.

المدير التنفيذي للبطاقة الذكية:

اكتشفنا أكثر من ٧٢ ألف حالة تزوير

□ بابل / إقبال محمد

كشف المدير التنفيذي للشركة العالمية للبطاقة الذكية المختلطة في محافظة بابل المهندس ثائر عواد النقاب للمدى أمس عن ٧٢ ألف حالة تزوير وتكرار واخذ رواتب من عدة جهات استطاعت الشركة بعد عمليات التدقيق والمقاطعة أن تكتشف مليون مستفيد من أصل أكثر من ٢مليون وأضاف : قدمنا هذه الأسماء معززة بالبصمة الحية وبصمة الوجه والعين إلى الجهات المعنية ذات العلاقة لتحاسب المفسدين مؤكداً أن هناك موظفا في إحدى المديريات يأخذ ١٤ راتبا من التقاعد وبأسماء وهمية وتم تبليغ دائرته بذلك التي حولته للقضاء، جاء ذلك خلال جلسة مجلس محافظة بابل ضيف بها مدير الشركة للتدارس حول تطبيق مشروع الحكومة الاليكترونية وشمول دوائر المحافظة بنظام البطاقة الذكية

وقال عواد في حديثه للمدى : لقد فاتحنا الحكومة المحلية في بابل من اجل تعميم نظام البطاقة الذكية في دوائرها أسوة بمحافظات البصرة والديوانية والكوت التي طبقت هذا النظام على جميع دوائرها لان بابل لها أهمية تاريخية وحضارية المفروض بها أن تسبق المحافظات بهذه الخطوات المهمة في بناء نواة للحكومة الالكترونية.

مشيراً إلى أن الاتفاقيات التي توقع حول تنفيذ البطاقة الذكية أو الحكومة الاليكترونية توقع بين الجهات الحكومية والمحافظة ولا توجد أي التزامات مالية تترتب على المحافظة بتطبيق هذه الأنظمة وإذا ما تم الاتفاق حول تطبق البطاقة الذكية على الدوائر فنحن على استعداد خلال يوم واحد لنقوم بالعمل .

وعن مفهوم الحكومة الالكترونية أكد عواد أنها عملية مكننة وبرمجة المعاملات وتقطع صلة المواطن بالدائرة مباشرة من خلال أجهزة الاتصال الحديثة وإدخال جميع المعاملات بالحاسبات فالمواطن يستطيع أن يرسل معاملته لأي دائرة وهو على علم مسبق بنوع المعاملة والوثائق التي يحتاجها والرسوم التي يدفعها وبعد ذلك تقدم تلك المعاملة اليكترونيا ويستطيع كل مواطن أن يتابع معاملته من خلال شبكة الانترنت ويستطيع أيضا أن يعرف أين وصلت وهل هناك نواقص وان المعاملة إذا تم إكمالها يبلغ المواطن عن طريق رسالة اليكترونية وبهذه الطريقة نستطيع أن نقضي على أي تلاعب أو تأخير وكذلك نقضي نهائيا على الرشوة والفساد .

وأضاف عواد أن العمل بنظام البطاقة الذكية شمل أكثر من ٢مليون مستفيد من المتقاعدين والرعاية الاجتماعية و المهجرين وسيتم العمل قريباً على هذا النظام في وزارة الداخلية والدفاع وان هناك أكثر من ٢٧٠ فرعاً من فروع مصرف الرافدين والرشيد و٥٠٠ مكتب أهلي تعمل لتوزيع الرواتب على المستفيدين وهذا خفف كثيراً من الازدحام ووفر راحة تامة للمستفيدين لان اغلبهم من كبار السن .

ومن جانبه أشار محافظ بابل المهندس محمد المسعودي لقد طُرح موضوع البطاقة الذكية والحكومة الالكترونية المزمع تطبيقهما على مجلس محافظة بابل لان هذا النظام نظام حديث ومميز لأنه سيوفر خدمة كبيرة لأبناء المحافظة وسنقضي من خلاله على الفساد المالي والإداري ونتخلص من هذا الفيروس الخطير الذي ينخر في بعض دوائر المحافظة لان نظام البطاقة الذكية والحكومة الالكترونية يمنع ويحد من تدخل الموظف في طلبات المواطنين وأن طلبات المواطنين تدار اليكترونيا مؤكداً انه سيتم تطبيق نظام البطاقة الذكية في ديوان المحافظة أولا وبعد ذلك سيتم تطبيقه على بقية الدوائر وبعد مناقشات مستفيضة بين أعضاء مجلس المحافظة وممثلي الشركة حول مميزات تطبيق نظام البطاقة الذكية والحكومة الاليكترونية ودورها في حل كل المشاكل التي تواجه المواطنين في الدوائر والقضاء على الفساد المالي والإداري وجعل جميع الأعمال في الدوائر تدار الكترونيا كما هو موجود في كل دول العالم المتقدم قرر المجلس دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضة للخروج بتوصيات واضحة من اجل تطبيقه في المحافظة.

من المحافظات

ميسان :

اعتصام لموظفي مجلس المحافظة

نظم موظفو مجلس محافظة ميسان اعتصاما أمام مبنى مجلس المحافظة مطالبين مساواتهم في الحقوق مع موظفي الرئاسات الثلاث وطالبوا مجلس النواب العراقي بشمولهم بمخصصات الخطورة والرقابة وتثبيت العقود

كما تضمن بيان المعتصمين الذي تمت تلاوته أمام رئيس مجلس المحافظة وعدد من أعضاء المجلس بعض المطالب الأخرى.

وقال رئيس مجلس المحافظة عبد الحسين عبد الرضا الساعدي مخاطبا الموظفين المعتصمين إننا مع مطالبكم وهي حقوق مشروعة وقد ناشدنا الجهات المسؤولة كثيراً بشمولكم بهذه الحقوق وسنناشدهم مرة أخرى بذلك ... بعدها تم تسليم بيان المعتصمين إلى رئيس المجلس الذي أكد بانه سيقوم بإيصاله إلى مجلس النواب العراقي.

البصرة:

تأجيل جلسة انتخاب المحافظ

أعلن مدير إعلام مجلس محافظة البصرة هاشم لعيبي عن تأجيل جلسة اختيار محافظ البصرة التي كان من المفترض أن تعقد أمس الأربعاء بسبب عدم وصول ملفات الأسماء المرشحة للمنصب وعدم اتفاق الأعضاء على شخصية معينة. وقال لعيبي إن"مجلس محافظة البصرة قرر تأجيل جلسة اختيار المحافظ التي كان من المفترض أن تعقد بسبب عدم وصول ملفات جميع الأسماء المرشحة للمنصب من قبل هيئة المساءلة والعدالة القانونية". وأضاف أن"السبب الثاني لعدم عقد الجلسة هو عدم اتفاق أعضاء مجلس المحافظة على شخصية معينة من بين الشخصيات المرشحة للمنصب".

كركوك:

الأقضية ستنال حصصها المالية

قال عضو في مجلس محافظة كركوك، إن جميع الأقضية التابعة لمحافظة كركوك ستنال نصيبها من مبالغ البترودولار المخصصة للمدينة، مشيراً الى ان تلك الميزانية ستخصص لإقامة مشاريع خدمية متنوعة. وأوضح فؤاد حسين بحسب (أكانيوز) انه "خلال اجتماع عقد بين مجلس المحافظة، ومجلس اقضية ونواحي كركوك، تقرر شمول جميع الاقضية بحصصها من مبالغ البترودولار المخصصة للمحافظة، وسيتم تنفيذ مشاريع اضافية بتلك المبالغ في الاقضية والنواحي التابعة للمدينة".

ديالى:

افتتاح أعلى برج اتصالات

أعلنت قيادة شرطة ديالى، أمس الأربعاء، عن افتتاح أعلى برج اتصالات في المحافظة بكلفة ١٧٦ مليون دينار عراقي، مشيرة إلى أنه سيسهم في تحسين واقع الاتصالات الأمنية.

وقال المتحدث الإعلامي باسم قيادة شرطة ديالى المقدم غالب عطية إن "قائد شرطة المحافظة اللواء الركن عبد الحسين الشمري يرافقه كبار قادة الأجهزة الأمنية المرتبطة بالشرطة افتتح، ، برج الاتصالات اللاسلكية في مدينة بعقوبة بعد إنجازه من قبل شركة محلية متخصصة بكلفة ١٧٦ مليون دينار وبفترة زمنية بلغت ستة أشهر".